مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العراق في مواجهة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
اسم الكاتب: م.د. سعد عبيد علوان السعيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/146
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق في مُواجهة مُتطلبات الانضمام إلى مُنظمة التجارة العالمية

م.د. سعد عبيد علوان السعيدي
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

المقدمة

يُعاني العراق كما هو حال كل الدول الأقل نمواً والعديد من الدول النامية من مُعضلة ضعف القدرة على المنافسة الاقتصادية تبعاً لجملة من المتغيرات الاقتصادية والإدارية والتقنية... الخ، سواء المتعلقة منها بتلك التي تنبع من داخل الاقتصاد العراقي أو المتعلقة بطبيعة الاقتصاد العالمي. وقد تمثل ذلك الضعف في مجمل قطاعات الاقتصاد الأساسية كقطاع التجارة والاستثمار والصناعة والخدمات والزراعة ...الخ، وانعكس على شكل اختلال واضح في الميزان التجاري وهيكلية الصادرات والواردات سلباً؛ حيث بات الاقتصاد العراقي نتيجة لمجموعة من العوامل سنأتي على شرحها لاحقاً، عاجزاً عن الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية إلا في إطار تسويق الطاقة والمتمثلة بالنفط، وفي الوقت نفسه أصبح سوقاً مفتوحاً أمام الجيد والوضيع من المنتج الأجنبي وبشكل صار كل يوم يُضعف من فرص قيام صناعة عراقية قادرة على المنافسة في إطار السوق العراقية على الأقل. ومن وسط هذا الحال أصبحت الآراء الفكرية والخطوات العملية التي تقوم بها الجهات الرسمية وغير الرسمية المختصة في العراق تترا، لاستسقاء جدوى انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية من عدمه كوسيلة من وسائل الاندماج بالاقتصاد العالمي (بعد ضعف الحماس للاندماج في الاقتصاد العربي لأسباب عديدة لا مجال لذكرها) والوصول إلى الأسواق الدولية والاستفادة من الإمكانيات العالمية في هذا المجال، غير إن خيار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كراعية وُمنظمة للعلاقات الجديدة بين الدول والتكتلات والمشاريع الخاصة والذي يبدو انه هو الأرجح حتى الآن على الأقل في إطار المؤسسة الرسمية بحاجة إلى شروط ومتطلبات عديدة كمقدمة للنجاح، كما سيكون لهذا الانضمام آثاراً سلبية وايجابية تنعكس على الاقتصاد العراقي في ضوء واقع المؤشرات التي يتسم بها الاقتصاد العراقي حالياً والتي سنذهب لاحقاً إلى ذكرها، ولكن قبل ذلك من الأفضل الإحاطة بالمعطيات المتعلقة بأول المتغيرين الرئيسيين وهو منظمة التجارة العالمية عبر إثارة النقاط الأكثر أهمية.

اشكالية وفرضية البحث:

ان هذا البحث ينطلق من اشكالية ويحاول البرهنة على الفرضية وتتلخص اشكالية البحث بالآتي (هل يترك انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية أثراً مهماً على الاقتصاد العراقي. وكيف. وماهي نوعية ذلك الآثر). واتساقاً مع هذه الاشكالية فإن الفرضية التي هي بمثابة الحل الاولي للبحث تستند على فكرة قوامها (ستكون الآثار الايجابية لإنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي اكبر من الآثار السلبية اذا توفرت الشروط الموضوعية للإنضمام).

منهج البحث:

فالبحوث العلمية المتخصصة غالباً ما تنجز في اطار مناهج بحثية مناسبة. وقد اثبتت التجارب في هذا الشأن أن البحوث لاسيما التي تمتاز بالتجدد والتي تستخدم أكثر من منهج علمي متكامل هي البحوث التي يمكن أن تصل الى نتائج أكثر واقعية ومصداقية . ومن هنا نشأ منهج علمي جديد يعرف بالمنهج التكاملي وهو المنهج المستخدم في هذا البحث تبعاً لحاجة الدراسة في هذا الموضوع لأكثر من منهج علمي في آن واحد كأستخدام المنهج الوصفي والتاريخي والاستشراف المستقبلي معاً .

أولاً – تاريخ ودوافع إنشاء منظمة التجارة العالمية:

على أنقاض الحرب العالمية الثانية وأثرها الاقتصادي، والتي من أهمها: الكساد الاقتصادي العالمي الكبير الذي دفع الدول الصناعية إلى إجراءات تقييدية وحمائيةفضلاً عن تغيير سُلّم القوى الاقتصادية ببروز قوى جديدة وتراجع أخرى انبثقت الدعوة لقيام منظمة التجارة العالمية باسم الاتفاقية العامة للتعريفات الكمر كية والتجارة من (***23***) عضواً عام ***1948***،ونظراً لإدراك الولايات المتحدة إن هذه المنظمة لا تحقق مصالحها المتمثلة في جانب منها بحماية السوق الأمريكية الداخلية من المنافسة الأجنبيةمثلاً لم تُصادق عليها ولم تتحقق فكرة قيام منظمة التجارة العالمية وبقيت اتفاقية الكَات كأساس مؤقت للنظام التجاري الدولي[1]، والهدف الرئيس للكَات هو تشجيع قيام تجارة دولية حرة وعادلة بين أعضائها على أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز، بمعنى أن تكون الكَات أداة رقابيه تسعى لتنظيم التجارة الدولية وتحريرها من الحواجز والقيود الكمركية وغير الكمركية وتقنين قواعد التجارة الدولية[2] وتحقيق اقتصاد دولي متوازن وقابل للنمو على أساس تشجيع التبادل التجاري الحر، واثر ثمان جولات من المفاوضات متعددة الأطراف وبضغط من عوامل اقتصادية دولية كان من أهمها: تصاعد موجة الحماية الاقتصادية وما رافقها من ركود اقتصادي عالمي والتوجه الشديد نحو الإقليمية في التعامل الاقتصادي فضلاً عن انهيار الكتلة الاشتراكية بدأت الدعوة في إطار جولة الاورغواي إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية

للعالم ووضع قوانين لحركة التجارة العالمية من منظور النظام العالمي الجديد بعد إقامة الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يحتوي على كل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وبذلك أصبحت هذه المنظمة أكبر تجمع عالمي في مجال السياسة التجارية الجماعية[3]. وتختلف قواعد الكَات عن قواعد منظمة التجارة العالمية في إن الأولى كلها قواعد أساسية لتنظيم العلاقات التجارية الدولية إلا إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أدخلت مجالات جديدة لتحرير التجارة الدولية تستهدف السياسات والتنظيمات المحلية، مثل: حقوق الملكية الفكرية والإجراءات الصحية وغيرها، ولم تقتصر على مجالات تحرير التجارة عبر إزالة الرسوم الكمركية ولا تنظيم تجارة السلع فقط بل تتعداها إلى تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار كما إنها دائمية وتضم اتفاقيات الكَات وما طرأ عليها من تعديلات فضلاً عن الاتفاقيات المستحدثة[4]. لكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية الحقوق نفسها بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية ونصيبها من التجارة الدولية، لكن الالتزامات تختلف حسب مستويات التنمية فيها[5]، وبشكل عام هناك مجموعة من المتغيرات المهمة التي دفعت باتجاه قيام منظمة التجارة العالمية يمكن أن نورد بعضها[6]:

1. ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي كالتجاوز على اتفاقيات الكَات مما أدى إلى تقوية الكَات وسلطاتها وتوسيع اتفاقياتها واختصاصاتها.

2. ازدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وعلى حماية أسواقها المحلية من المتنافسين وانتشار السياسات الحمائية.

3. شعور الولايات المتحدة بتآكل نفوذها الاقتصادي برغم تعاظم دورها السياسي والعسكري ورغبتها في تحسين موقفها الاقتصادي العالمي من خلال حماية مصالحها أولاً ومصالح حلفاءها ثانياً عبر مؤسسة اقتصادية عالمية.

4. رغبة الدول الصناعية الكبرى في تجاوز الركود والكساد الاقتصادي الذي أصابها اثر الصدمة النفطية الأولى والثانية من خلال التحرير وفتح الأسواق.

5. دعم اليابان والدول الآسيوية الصناعية لهذه الخطوة سعياً وراء إمكانية فتح الأسواق الدولية أمام منتجاتها التي تتميز بالقدرة على المنافسة الدولية.

6. تدهور مكانة الكتلة الاشتراكية التي كانت تعارض هذا النمط من التجارة والتحرير.

ثانياً- مبادئ المنظمة وشروط العضوية فيها:

تستند منظمة التجارة العالمية في عملها على مجموعة من المبادئ الأساسية يجب على الدوله العضو الالتزام بها والاتُعرض نفسها لإجراءات قانونية معينة، وأهم هذه المبادئ هي[7]:

1. الاعتماد على القيود غير السعرية (التعريفية) بدلاً من القيود الكمركية كوسيلة للحماية وعدم اللجوء للقيود السعرية إلا في حالات خاصة.

2. الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدوله الأكثر رعاية اي أن تتم التجارة على أساس عدم التمييز بين الدول الأعضاء.

3. التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة في الأمد الطويل.

4. الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية للسلع المستوردة مع السلع المحلية من جانب خضوعها لرقابة الدول وأجهزتها كالضرائب والتشريعات.

5. التعهد بتجنب سياسة الإغراق وتخويل الطرف المتضرر من الإغراق فرض رسم تعويضي لإلغاء أثره.

6. التعهد بتجنب دعم الصادرات، وفي هذا الصدد فان هناك ثلاثة أنواع من الدعم الذي تتعامل معه المنظمة، الأول: هو الدعم المحظور وهو الذي يستدعي إجراءات ضادة كالدعم الانتقائي الموجه لسلعة أو مشروع أو قطاع معين أو مرتبط بالأداء التصديري، والثاني هو الدعم المسموح أي الذي لا يستدعي إجراءات ضادة كالدعم العمومي الذي لا يرتبط بسلعة أو صناعة معينة ودعم برامج البحث والتطوير بنسب محددة، والثالث هو الدعم المسموح به فقط إذا لم يكن له تأثير ضار في المصالح التجارية للدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

7. مبدأ الحكم الوقائي أي إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات استثنائية عبر فرض قيود كمركية أو كمية في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات ولمدة محددة تنتهي مع انتهاء الأزمة.

8. المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية، حيث يمكن لهذه الدوله حماية صناعاتها الناشئة من خلال تمتعها بإجراءات إضافية تمنحها مرونة كافية لتعديل هيكل التعريفة وفرض قيود كمية لاحتواء الخلل.

9. اعتماد مبدأ الشفافية في تعامل المنظمة مع أعضائها.

ولنيل العضوية في المنظمة شروط وآليات محددة يجب إتباعها من قبل الدوله الراغبة في الانضمام، أما الشروط فهي[8]:

1. قبول مجموعة اتفاقيات جولة الاورغواي.

2. تقديم جداول التثبيت الكمركي والتي تتضمن بنود التعريفة الكمركية التي سيتم ربطها بحيث تلتزم بعدم زيادتها إلا بعد الرجوع للأطراف المتعاقدة.

3. تقديم جدول التزام الخدمات وهو عبارة عن بيان القطاعات الخدمية وقطاعاتها الفرعية التي تلتزم الدولة بفتحها أمام موردي الخدمة للأجانب وفقاً لنصوص اتفاقية التجارة في الخدمات ويشكل فريق عمل برئاسة أحد الأعضاء لرسم المعالم الأساسية لبرتوكول الانضمام الذي يحتوي على السياسة العامة لالتزام الدولة الراعية بنيل العضوية بتحرير التجارة وفق خطة زمنية محددة.

وتمر عملية الانضمام بثلاث مراحل رئيسة، تُقدم في المرحلة الأولى وصفاً لكل عناصر سياساتها التجارية ذات الصلة باتفاقيات المنظمة وفقاً لأنموذج تعده سكرتارية المنظمة ويجري مناقشة هذا الوصف من قبل لجنة مُختصة داخل المنظمة، ويتناول هذا الوصف السياسة التجارية واتجاهاتها المستقبلية للدوله الراغبة بالانضمام ومدى توافقها وتوافق سياساتها الأخرى مع قواعد وأنظمة المنظمةفضلاً عن تقديموصفاً تفصيلياً عن الاقتصاد الوطني وخطة التنمية الاقتصادية.

أما في المرحلة الثانية فيتم تبادل العروض والطلبات حول الالتزامات المحددة التي يجب على الدولة الراغبة بالعضوية تقديم تصور أولي لشكل الالتزامات المحددة في مجال السلع والخدمات. وفي المرحلة الثالثة يتم الإعداد لمشروع بروتوكول الانضمام بعد انتهاء المناقشة العامة ووضع الالتزامات المحددة للدول الراغبة في العضوية الكاملة بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، بعد ذلك تلتزم الدولة العضو بكل سياسات المنظمة الخاصة بالأمور التجارية والمالية والمصرفية والقطاع الخاص والجودة والرقابة .. الخ[9].

ثالثاً: دور منظمة التجارة العالمية في مسار النظام الاقتصادي العالمي:

إن قواعد السلوك التجاري العالمية الجديدة أصبحت ذات سمة عالمية في نطاقها وتنفيذها وآثارها، وهذه السمة أصبحت بحاجة إلى جهاز مركزي لإدارتها مكملاً للأجهزة المركزية العالمية الأخرى المسؤولة عن إدارة الجوانب المالية والنقدية للاقتصاد العالمي. ومن هنا جاءت الحاجة لولادة منظمة التجارة العالمية كجهاز مركزيي ُراد له أن يدير النظام التجاري العالمي الجديد وفق مبدأ تقسيم العمل، فمن المهم إدراك طبيعة الظروف الدولية التي نشأت فيها منظمة التجارة العالمية لأنها ثمرة تخطيط وتدبير الدول الصناعية الكبرى وُمحصلة علاقات قوى عالمية لم يكن للدول النامية فيها دور ذا بال. فالمنظمة صُمِّمت لتلائم مصالح الاقتصاديات المتقدمة[10] برغم العدد الكبير من الدول النامية المنتمية لهذه المنظمة وهذا ماتُثبته محاور الجولات الأولى من المفاوضات التي تركزت على تنظيم التجارة في السلع الصناعية على وجه الخصوص والفشل في تحقيق تقدماً ملموساً في مجال تحرير لزراعة التيتُعدرافداً هاماً من روافد صادرات البلدان النامية.

جاءت الكَات في إطار سعي الدول الصناعية الكبرى لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية لإعادة رسم الخريطة الاقتصادية للعالم وحرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام

الاقتصادي العالمي واحتواء النزاعات الاقتصادية بينها عبر التنسيق مع مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثم الانتقال إلى مرحلة رسم السياسات الاقتصادية وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى لا سيما الفقيرة منها والضعيفة منها حيث باتت هذه المؤسسات الثلاث وبالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية ودولها الأم التي تستند إلى الفلسفة الليبرالية القائمة على التجارة الحرة وتنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة تدير الاقتصاد العالمي إدارة مركزية وتعمل على تحديد طابع الاندماج العالمي من أجل ظهور أسواق وقواعد وأدوات وقوى جديدة واحتكارات جديدة وفتح الحدود الوطنية أمام التجارة ورأس المال[11]. فضلاً عن سعيها إلى حماية الممولين الدوليين وخلق الطلب لتشغيل الأموال المُكدسة للممولين وفتح أبواب الاقتصاديات الدولية أمام الشركات الكبرى[12]. كماتُساعد منظمة التجارة العالمية على تعميق اندماج رأسمالية التخوم أو رأسمالية مجتمعات الأطراف في السوق التجارية العالميةدمجاً تبعياً وفي كل مجال اقتصادي دولي أو مؤسسة اقتصادية عالمية تبرز إشكالية العدالة والمساواة بين الدول الأعضاء وهذا ما ينطبق على منظمة التجارة العالمية بطبيعة الحال، فلطالما كانت هذه الإشكالية تؤرق بال دول الجنوب في علاقاتها مع الدول المتقدمة ضمن هذه المنظمة عندما وجدت الدول النامية ولا سيما منها الأقلنمواً نفسها الطرف الخاسر أو الأقلكسباً على الأقل كما هو الحال دوماً منذ بداية العلاقات الاقتصادية الدولية برغم الاستثناءات التفضيلية التي مُنحت للبلدان النامية في إطار اتفاقات المنظمة والتيتُعد إذا ما قورنت بالأعباء والتكاليف التي يجب على البلدان النامية تحملها للتكيف مع مُخرجات النظام الاقتصادي العالمي الجديد بقيادة منظمة التجارة العالمية غير مجدية. كمراعاة الدول النامية في مجال فتح أسواق الخدمات أو المرونة في فتح قطاعات أقل منافسة والتدرج الزمني في فتح الأسواق والسماح للدول النامية بوضع بعض الشروط على الواردات في حالات الأزمات...الخ. فضلاً عن قدرة الدول الصناعية الكبرى على الالتفاف على بنود واتفاقيات المنظمة حين تعاملها مع الدول النامية واستخدام بنود أخرى كوسائل قمع اقتصادي ضد صادرات البلدان النامية كما هو الحال مع استخدام سياسات مكافحة الإغراق، حيث وجد إن ***66***% من مجموع إجراءات مكافحة الإغراق حتى عام ***2000*** كانت ضد الدول النامية[13].

ولم يكن للدول النامية الخيار حول الموضوعات التي يجب أن تتفاوض عليها أو الوقت الكافي للتكيف مع شروط المنظمة التي تقوم على أساسيات النظام الرأسمالي، بينما كانت اقتصاديات الدول المتقدمة جاهزة منذ الجولات الأولى[14]. وفي ظل موجة التحررية الاقتصادية التي سادت العالم منذ الثمانينات من القرن الماضي وهيمنة القوى الرأسمالية الكبرى على مجريات الأمور الاقتصادية والسياسية العالمية لم يعد في إمكان الدول النامية أنتُجاهر بمعارضتها لمبادئ منظمة

التجارة العالمية وتستمر بعيدة عن اتفاقياتها بل أصبحت أكثر استعداداً لتقبلها وان طلبت بعض الاستثناءات. إلا إن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال إن الدول النامية لم تحقق مكاسب اقتصادية من منظمة التجارة العالمية أو لا تستطيع ذلك مستقبلاً بل إن هناك الكثير منها مَن استطاع ذلك لا سيما الدول النامية حديثة التصنيع وتلك التي تستطيع إحداث إصلاحات بنيوية على هيكلية اقتصادياتها، وهذه الإمكانية الأخيرة هي التي سيتم بحثها فيما يتعلق بالعراق ومنظمة التجارة العالمية. ويرى رأي اتفق عليه الكثير من صُناع السياسة والمتخصصين في مجال السياسة الدولية والعلاقات الدولية ونحن من مؤيدي هذا الرأي. إن منظمة التجارة العالمية جاءت في جانب مهم من مقاصدها واهدافها الاستراتيجية غير المكتوبة لإكتمال بناء مثلث الهيمنة الاقتصادية والسياسية في اطار العلاقات الدولية للدول الراسمالية الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية. والمتكون من الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات النقدية والمالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية. حيث تستغل الدول الراسمالية الكبرى التي تنتظم غالبيتها في اطار تحالفات وتفاهمات استراتيجية. كحلف شمال الاطلسى على سبيل المثال لا الحصر هذا الثالوث الاقتصادي العالمي لتنفيذ سياستها الدولية من خلال استعمال ادوات الاكراه والترهيب والترغيب الاقتصادي والضغط على خصومها اقتصادياً لتطويقها سياسياً .وما تهديد الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية لروسيا بإستبعادها من منظمة التجارة العالمية على خلفية الازمة الاخيرة المتعلقة بالحرب بين روسيا وجورجيا إلا مثال واحد في هذا الشان.

رابعاً: المعطيات الرئيسة للاقتصاد العراقي في مواجهة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

إن عملية البحث في مهمة سعي العراق لنيل العضوية في منظمة التجارة العالميةوتبعاً لذلك الشروط الواجب توفرها في الاقتصاد العراقي فضلاً عن انعكاساتها المختلفة على الاقتصاد الوطني دون التصدي للمعطيات الرئيسة والتي تتوزع بين معطيات داخلية وأخرى خارجية التي تسم الاقتصاد منذ تكوين الدولة العراقية الحديثة ولا سيما بعد إعلان الجمهورية عام ***1958***. وتؤثر في صميم النظرية والعمل الاقتصادي الوطني وتتأثر بها وتؤلف بالنهاية الهيكل البنيوي والقطاعي للاقتصاد لا تستوي ومنطق التحليل الاقتصادي. حيث يصعب فهم كيفية الانضمام إلى هذه المنظمة ونتائجها وآثارها على الاقتصاد الوطني بمعزل عن خطط التنمية السائدة ومستويات النمو وهيكلية الاقتصاد التي ترتبط بندرة الموارد وكيفية استخدامها والبنية المؤسسية التي تعمل من خلالها والسياسات التي تحكم العلاقات بينها وطبيعة النظام الاقتصادي السائد ونسب مُساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي، فضلاً عن دور القطاع العام والخاص وقطاع التجارة الخارجية

والعلاقات الاقتصادية والسياسية مع العالم...الخ، ويمكن تناول هذا الموضوع عبر اتجاهين رئيسين، هما:

1. طبيعة التنمية الاقتصادية ودور القطاع العام والقطاع الخاص فيها:

يصعب تحديد طبيعة التنمية في العراق دون معرفة خلفية تطور الاقتصاد عبر العقود الماضية في أقل تقدير، وتكمن بداية المسارات المؤطرة للتتابع التنموي الاقتصادي في جهود مجلس الاعمار الذي اتخذ من الأساليب الإصلاحية الاقتصادية منهجاً لتنظيم وتخطيط التقدم الاقتصادي واعتماد التوزيع المتوازن لأوجه الإنفاق والاستثمار الحكومي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص واعتباره جزء مهم من العملية الإنتاجية والتنموية فضلاً عن وضع الخطط الاقتصادية الطموحة التي ترمي إلى تأسيس مشاريع إنتاجية كبيرة أصبحت فيما بعد مرشداً للخطط الاقتصادية المؤقتة التي اعتمدتها الدولة الجمهورية بعد عام ***1958*** مع حدوث تغييرات في شكل الملكية وتوزيع الموارد والدخل والاستثمار... الخ. ولم تشهد السياسة الاقتصادية العراقية انكساراً حاداً الا عام ***1968*** حينما اعتمد الاقتصاد العراقي التخطيط المركزي القائم على الاشتراكية إستراتيجية للتنمية بحيث أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً تحكمياً [15]. وتميزت السياسة التنموية للفترة منذ الخمسينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي بإخفاق المخططين والمنفذين لإنفاق الأرصدة المخصصة للخطط أو البرامج حيث كان هناك ضعفاً واضحاً في كفاءة الإنفاق حيث لم تستطيع خطة أو برنامج تنموي إكمال الفترة دون فائض لأسباب تتعلق بضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد ولم تنفذ قرارات الإنفاق الإجمالي طبقاً لقواعد معلومة للعلاقات بين الأهداف والاحتياجات المالية الضرورية لانجازها إنما طبقاً للتنبؤات المتفائلة جداً بخصوص إيرادات النفط بعد عام ***1973***[16]. وبعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية أخضعت الخطط التنموية المركزية بكاملها لمتطلبات الحرب مما قاد إلى إحداث تقهقر حاد في نسب التنمية والنمو الاقتصادي ولا سيما في مجال القطاعات الخدمية والصناعة التحويلية بعد أن فقد العراق معظم صادراته النفطية ودفعت المخططين الاقتصاديين إلى إتباع إجراءات التقشف وتوقف الإنفاق التنموي عن كونه يحظى بأولوية الدولة الرعوية وظهرت لا مبالاة حقيقية من قبل الدولة بالتخطيط، وتعمق هذا الوضع وتضخم كثيراً بعد حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق وصعوداً حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعاً للمستوى العام للأسعار والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات الضرائب بغية تحقيق إيرادات كافية للدولة مما أدى إلى توقف العديد من المشاريع الاستثمارية وسيادة التضخم ألركودي[17] •. فقد أصبحت قيمة الناتج المحلي الإجمالي منتصف التسعينات مثلاً بالأسعار الثابتة لعام ***1980*** لا تعادل إلا ***23***% فقط مما كانت عليه عام ***1980***[18]. وقد كانت معطيات عقد التسعينات مُقدمات للنتائج التي حصلت في نيسان ***2004***

عندما انهت الحرب وما تلاها ما تبقى منالبُنى التحتية الرئيسة وأدت إلى تغير حركة قوى العمل وهيكلها وضغطت بشكل متزايد على الإنفاق العام وجمدت فاعلية السياسة النقدية وأصبح ميزان المدفوعات مُتحكم بالإنفاق الحكومي وليس العكس وأدى ذلك إلى انحرافات متزايدة في توزيع الموارد مقارنة مع فرص التكاليف البديلة مما أدى إلى تدني حجم الناتج المحلي الإجمالي من مصادره المختلفة مُقارنةً بإمكانياته المختلفة[19]. وأصبحت السياسة الاقتصادية الجديدة تقوم على أساس سياسات انفتاح وتقليص لدور القطاع العام وإلغاء الدعم للسلع الأساسية وإطلاق الأسعار وأسعار الفائدة وتخفيض الضرائب على الشركات والرسوم على الواردات وإلغاء التمييز لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة وفتح باب الملكية أمام رأس المال الأجنبي دون تقييد الأخير عند الحاجة فضلاً عن إهمال حقوق العمال[20] وحل النقابات كبداية لابُد منها لتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي في مجال التكييف والإصلاح الاقتصادي.وقد أطرت طبيعة التنمية والسياسات الاقتصادية علاقة غير متكافئة بين القطاع العام والقطاع الخاص ساهمت في تشويه عمل هياكل وقوى الاقتصاد العراقي. فمنذ ستينيات القرن العشرين أصبح القطاع العام يغطي رقعة شاسعة في الإنتاج والخدمات لا تقف عند النشاطات الاقتصادية الضرورية والإستراتيجية والقمم الرائدة بل تطول أخرى غير مبررة مما ساهم في تراجع القطاع الخاص عن دوره الحقيقي في النشاط الاقتصادي التنموي وافتقر عمل القطاع الخاص كعنصر إنتاجي وإنمائي إلى التكييف القانوني الاجتماعي المناسب فضلاً عن الافتقار للدوافع الإستراتيجية للتحرك في الحياة الاقتصادية[21]. كما أدى هذا الحال إلى قيادة الدولة لمسيرة وماكنة النمو والتنمية الاقتصادية على أساس الدولة الرعوية دون منح الفرص للعنصر الفردي وعنصر المواطنة، فلطالما سعت الدولة العراقية إلى لجم القطاع الخاص أو ترويضه في إطار معين في مختلف الأنشطة لأنه يعيق حسب رؤيتها سعيها في تحقيق اشتراكيتها[22] وهذا ما أدى مثلاً إلى كوارث اقتصادية حالما ضعفت الدولة وقطاعها العام. وعلى الرغم من سعي النظام السياسي الجديد في العراق إلى تغيير هذه المعادلة الخاطئة إلا إن متغيرات عديدة كان من بينها اعتماد الدولة على الصادرات النفطية فقط في نشاطها الاقتصادي التصديري والاستيرادي فضلاً عن نتائج الحرب التدميرية على القطاع الخاص حالت حتى الآن دون ذلك. وقد أفقدت محصلة هذه المسيرة الاقتصادية العراقية مقومات الكفاءة الاقتصادية التنافسية للإنتاج السلعي في إطار العلاقات التبادلية الداخلية والخارجية وأبعدت مزايا السوق عن تحقيق منافع اقتصادية لأفراد المجتمع وأبعدت الاقتصاد عن الحالة التوازنية. فضلاً عن اقترابه من النمط الريعي إلى حدٍ بعيد وهيمنة الدولة على المجتمع وضعف القدرات الإنمائية للاقتصاد العراقي وتدهور الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي وتدني الكفاءة الإنتاجية وتزايد معدلات البطالة وتراجع أسعار الصرف

إلى حد كبير. ولم يعد العراق يتميز بأدنى شروط التعادل التجاري مع الآخرين ولم يعد يمتلك سلعاً ولا سوقاً تنافسية بالمقارنة حتى مع اضعف الأطراف الإقليمية والدولية، وابتعد كثيراً عن مبدأ التنوع التصديري بعد جنوح التوزيع النسبي للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نحو المتطلبات المتعلقة بالحروب ونتائجها وأصبح الاقتصاد العراقي مُتحسساً جداً من التغيرات السعرية للسلع في السوق الخارجية والتقلبات في أسعار النفط وبالنتيجة أصبحت خيارات العراق الإستراتيجية محدودة للغاية ومُقيدة بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى حصر هذه الخيارات في عدد محدود من السياسات الاقتصادية[23]. وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ***70***% مقارنة مع الثمانينات عندما بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ***237*** دولار أي أقل من حصته في عقد الخمسينات ومُساويةً لحصته في عقد الأربعينيات من القرن الماضي[24]، وهكذا يجب أن نعرف عندما نبحث لاحقاً في إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية عن أي اقتصاد نتكلم وما هي إمكانياته وسياساته الاقتصادية ومدى قدرته على المنافسة أو المواجهة والانفتاح أو الانغلاق الاقتصادي تجاه العالم.

2. دور الهيكل القطاعي في تحديد معالم الاقتصاد الوطني

ويمكن إيجازها في جملة من النقاط الأساسية التي تُظهر مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة ودلالاتها في الاقتصاد وتبعاً لذلك مدى أثرها على الأداء الاقتصادي العراقي وهو يستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويتعامل طبقاً لفروضها.

أ. **القطاع النفطي:** وقد أفردنا النفط وهو سلعة ومادة أولية في قطاع مُستقل قائماً بذاته؛ لأهميته ودوره في الاقتصاد العراقي حيث تميزت جميع استراتيجيات التنمية في ظل الأنظمة السابقة والنظام الحالي بارتباطها بالإيرادات النفطية حتى أصبحت التنمية والنشاط الاقتصادي ومستوى الرفاهية دالة على العائدات النفطية فقط, مُتجاهلة بذلك دور قطاعات الاقتصاد الأخرى. فقد أسهمت صادرات النفط كمكّون رئيسي للناتج المحلي الإجمالي بـ ***90***% من إجمالي الصادرات العراقية طيلة العقود التي سبقت الحرب الأخيرة ***2003***[25]. وقد زادت مُساهمة هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب برغم تراجع معدل الصادرات نظراً للتوقف الكلي لمصادر الصادرات العراقية الأخرى. وعلى الرغم من إن النفط سيكون الأساس الذي تعتمد عليه الدولة والمجتمع في مجال الإنفاق العام لا سيما في مجال إعادة الإعمار والسيطرة على البطالة وإنعاش الاقتصاد من جديد إلا إن واقع إمكانيات الإنتاج تُشير إلى تضائل نجاح فرص هذا القطاع في انجاز هذه المهمة انطلاقاً من جملة الاختلالات والمشاكل العميقة التي باتت تواجهه. ومنها مثلاً: إن صادرات العراق من النفط سوف لن تحقق مستويات ما قبل حرب الخليج الثانية ***1991*** إلا بعد سنوات عديدة قادمة هذا إذا لم يتم

إدخال مُتغيرات سلبية أخرى في هذه المعادلة كالفساد الإداري الذي ينتاب مؤسسة إدارة وإنتاج النفط والتدمير المُتجدد للمنشأة النفطية ... الخ، كما إن إصلاح القطاع النفطي يحتاج إلى ***100*** مليار دولار كحد أدنى للوصول فقط إلى إنتاج يُضاهي إنتاج ***1980***مثلاً[26]. وستواجه إيرادات النفط المتواضعة مهمة ربما تمتص جزءاً مهماً من عائداتها، وهي مهمة تسديد الديون وفوائدها المتراكمة حيث تُقّدر ديون العراق طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ***127*** مليار دولار يجب على العراق دفع ***13*** مليار دولار سنوياً فقط كفوائد في حالة جدولتها وهو مبلغ يصعب معه تحقيق معدلات نمو حقيقية لا سيما في المستقبل المتوسط الذي سيشهد انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية. وقد عززت أهمية القطاع النفطي ظاهرة الدولة الريعية بأوضح صورها ورهنت الاقتصاد العراقي بمستقبل سلعة وصناعة واحدة وساهمت في تبعية الاقتصاد العراقي للسوق العالمية التي تُقاس بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وساهمت في اخفاق السياسة المالية في سعيها لتمويل التنمية بواسطة الضرائب وُمساهمة السوق في الإنتاج وتنوع بُنية الاقتصاد وتراجع القدرات التنافسية للصناعات العراقية.

ب. القطاع الصناعي: إن الاحتكار الحكومي للإنتاج في إطار الاشتراكية منذ النصف الثاني للقرن العشرين قاد إلى سيادة المشاريع الإنتاجية الكبيرة طبقاً لشروط الخطط الاقتصادية المطبقة والرامية إلى إحداث ثورة صناعية كبيرة استلهمت جانباً كبيراً في منهجها العملي من التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية، وقد تميزت بشقيها التحويلي والاستخراجي بدرجة عالية من الحماية التي توفرها الدولة وبذلك ساهمت الدولة مُساهمة كبيرة في استمرار هذه الصناعات بعيداً عن تطبيق مبدأ الربحية والكفاءة والمنافسة في الإنتاج وتحولت باستمرار الوقت إلى صناعات خاسرة تُغطى من قبل الميزانية الحكومية التي تعتمد على إيرادات النفط واعتماد الدولة في الوقت نفسه على السلع الإنتاجية المستوردة لتغطية الطلب الداخلي لا سيما في مجال التقنيات التي تصل أحياناً بصيغة مشاريع جاهزة وبالتالي تستمد هذه الصناعة ديمومتها من الدعم الحكومي وتواصلها من الاستثمار الأجنبي الذي يتخذ صيغ مُختلفة في التواصل معها.ويُلاحظ على أسلوب الإنتاج الصناعي سواء في مجال الصناعة التحويلية أو الاستخراجية توجهه إلى هدف تلبية الطلب الداخلي بالدرجة الأولى وقد ساهم هذا المنهج في الابتعاد عن تنمية الصادرات وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية[27]. كما ساهم في الابتعاد عن اقتصاد يعتمد بالإضافة إلى المشاريع الكبيرة ومُخطط لها مركزياً على صناعات متوسطة وصغيرة تقوم على أساس الصناعات التحويلية والخدمات والمعلومات حكومية أو خاصة تُعد المولّد الرئيس للقيمة المُضافة. وخلق اقتصاداً معتمداً على الدعم ويستهلك الموارد ولا يضيف لها ويقيد الصادرات من الصناعة التحويلية ولا يتوسع فيها. فضلاً عن

ارتفاع نسبة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت أحياناً ومنذ عام ***1975*** بقدر يُعادل قطاعي الزراعة والصناعة معاً، ومن المعروف إن نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية الرئيسة قد يتسق مع واقع اقتصاد مُتقدم لكنه غير ذلك في اقتصاد متأخر أو في طور النمو كالاقتصاد العراقي[28] ،لأنه يتجاوز في ذلك مراحل النمو والانتقال الاقتصادي الطبيعية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ثم قطاع الخدمات وتبعاً لذلك إحداث تشوهات اقتصادية غير مرغوبة.

ومن سلبيات هذا المنهج هي ضياع فرص التراكم الرأسمالي وسيادة الإنفاق الاستهلاكي وضعف مستويات الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي فضلاً عن تدني كفاءة سوق العمل والجمود في عملية انتقال العمال بين القطاعات الصناعية[29]. وقد جاءت الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية وصولاً إلى الحرب الأخيرة ***2003*** لتقضي على أكثر من ***80%*** من الصناعات العراقية وعمل النسبة الباقية منها بـ ***30%*** من طاقتها الإنتاجية[30] حيث أصبحت نسبة مُساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تقل عن ***10%*** وبات العراق يقع في المرحلة الأخيرة من بين بلدان المشرق العربي في مجال الصناعات التحويلية بعد اليمن[31]. وهكذا باتت الصناعات العراقية عاجزة عن المنافسة على صعيد السوق المحلية والسوق الدولية على حدٍ سواء بالمقارنة حتى مع صناعات الدول الإقليمية النامية، وأصبحت السوق العراقية مستهلكة صافية للمنتجات الأجنبية نظراً للاعتماد الفائق على التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً .

ج. القطاع الزراعي: يُعد من القطاعات الاقتصادية المهمة جداً كونه يتصل بالأمن الغذائي للمجتمع من جهة ودخوله في صلب العملية الإنتاجية ومُساهماً رئيساً في قطاع الصادرات من جهة أخرى. بيد انه يكتسب في العراق أهمية خاصة انطلاقاً من اتصاله المباشر بدخل نصف المجتمع العراقي واعتماد النصف الآخر عليه في تأمين غذائهم اليومي. وعلى الرغم من هذه الأهمية لم يُساهم هذا القطاع بنسبة يُعتد بها في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في مساهمته في قطاع الصادرات، وترجع أسباب تخلف القطاع الزراعي إلى مجموعة من الأسباب من بينها الاعتماد المفرط للدولة في تغطية نفقاتها العامة على الموارد المتأتية من النفط والتقليل من أهمية القطاعات الأخرى كمصادر مولدة للدخل وضعف الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي وضعف التصدير وارتفاع الدعم الحكومي لأسعار المنتجات الزراعية التي لا تتمتع بالمنافسة بشكل جعل من المنتجين الزراعيين مُعتمدين إلى حدٍ كبير في استمرار إنتاجهم على الغطاء الحكومي فضلاً عن العوائق الفنية والإدارية والتكنولوجية والمالية ومشاكل التربة التي رافقت العملية الزراعية ولم يتم التغلب

عليها. وساهمت بالتالي في انخفاض معدلات الإنتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية وإنتاجية الوحدة الحيوانية ونوعية المنتج بالمقارنة مع المواصفات العالمية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية النسبية التي أصبح القطاع الزراعي يحظى بها لدى الدولة منذ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق إلا إن‌تدهوراً كبيراً في مجال الأمن الغذائي كان هو السائد. رغم التحسن النسبي الذي أعقب توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام ***1995*** واتباع وسائل تحفيزية للإنتاج الزراعي من خلال الارتفاع بمعدلات الدعم السعري لمستلزمات الإنتاج واعتماد سياسات التحكم السعري بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسة في إطار السوق المحلية[32] وقد أدت العقوبات الاقتصادية والسياسات الحكومية المتصلة بالدعم الزراعي إلى فقدان المنتجات الزراعية العراقية للميزات التنافسية إلى حدٍ كبير وقضت على فرص وإمكانيات التصدير للسلع الزراعية. فضلاً عن إنها رتبت أعباء جديدة بالنسبة للميزانية العامة وارتفاع المعدل العام للأسعار دون مردود ايجابي بخصوص تطوير الإنتاج الزراعي والارتقاء بقدراته التنافسية[33]. وبعد عام ***2003*** استمرت مشاكل ومعوقات الإنتاج الزراعي ودوره في الاقتصاد الوطني في ضوء بيئة اقتصادية جديدة تقوم على أساس تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عبر الفتح الكامل للسوق المحلية أمام المنتج الزراعي الأجنبي كجزء من برامج صندوق النقد الدولي التي يتحتم على العراق الالتزام بها، وتنص على: تحرير الأسواق ورفع الدعم الحكومي في مجالات عدةفضلاً عن عجز الدولة عن تقديم الدعم المطلوب في ظروفها الراهنة مما فاقم من مشاكل القطاع الزراعي حتى بات عاجزاً عن المنافسة مع المنتوج الأجنبي سواء على صعيد السوق المحلية أو الدولية وجعل من قطاع الصادرات المتصل بالإنتاج الزراعيقطاعاً عقيماً لايُعتد به في مجال المنافسة الدولية.

خامساً- شروط انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية:

لم نعد اليوم في وضع يسمح لنا بتقييم مدى ملائمة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية أم لا بعد أن أصبح العراق عضواً مراقباً في المنظمة منذ فبراير/شباط عام ***2004***[34] ويستعد الآن لخوض المفاوضات النهائية لنيل العضوية الكاملة إنما المهم في هذه المرحلة هو تكثيف الجهود من قبل الأطراف العراقية ذات الصلة بمهمة توفير شروط الانضمام التام والايجابي. وقبل هذا وذاك فلعل من نافلة القول أن يتم طرح أسئلةتُعد الأولى من بين الأسئلة التي يمكن أن تأخذ سبيلها للطرح عند انضمام أي دولة إلى منظمة التجارة العالمية وهو: بماذا سينافس العراق في إطار المنظمة؟ بمعنى آخر بماذاسيُتاجر العراق؟ وما هي صادراته وارداته؟ والجواب: هو لا ينافس بشيء مهم ولا يتاجر بشيء مهم ويستورد كل شيء ولا يصدر أي شيء مهم. وهذا الجواب

يصح في المدى القصير والمتوسط، والسبب يعود إلى طبيعة الاقتصاد العراقي المدمر الذي بات يفتقر لكل مقومات الاقتصاد الحقيقي واستيطان عوامل الاختلال والضعف وتعمقها في قطاعات وجوانب الاقتصاد وروافده المجتمعية واعتماده على تصدير سلعة واحدة هي النفط وبنسبة **99%**[35] وهي مادة ُستثناة من التخفيضات الكمركية وغير الكمركية في إطار منظمة التجارة العالمية في حين يعد مستورد صافي لكل أنواع السلع والخدمات المحررة في إطار المنظمة وكما هو موضح في الجدول أدناه[36]:

الاستيرادات والصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة لعام 2004

ت	اسم ورقم الشعبة	النسبة المئوية من الاستيرادات	النسبة المئوية من الصادرات
1	المواد الغذائية والحيوانات الحية	3,43	0,2
2	المشروبات والتبغ	1,31	0
3	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1,76	0,3
4	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	9,86	99,4
5	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	6,39	0
6	المواد الكيماوية	6,72	0
7	سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة بصورة رئيسة	8,36	0,1
8	مكائن ومعدات النقل	43,49	0
9	مصنوعات متنوعة	15,83	0
10	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	2,85	0
	المجموع العام	100	100

إن تسليط الأضواء على قضية الاختلالات العميقة ولانكشاف الاقتصاد التام التي يعاني منها الاقتصاد العراقي عشية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا ينبغي أن يندرج في إطار النظرة التشاؤمية بل على العكس من ذلك فانهي ُعد من قبيل إيضاح الحقائق بشأن تدهور الاقتصاد الوطني وتهالك قواعده الأساسية ويُعبر عن حقيقة التنمية السائدة وساعدنا على تقدير حجم التحديات التي ستواجهنا ونحن نستعد للتعامل مع شروط النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفي كل الأحوال فان الاختلالات والتحديات ُمتجذرة في الاقتصاد العراقي نتيجة عوامل وظروف معينة يمكن معالجتها. فرفع الحواجز الكمركية أمام المنتج الأجنبي الناتج عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الخارجية لا يمثل عبئاً جديداً على الاقتصاد العراقي بل إن تحرير التجارة وضآلة مستوى القيود الكمركية أمام السلع والخدمات الأجنبية في الوقت الراهن هي السمة الأبرز

للاقتصاد العراقي، وبالتالي لا يوجد اليوم في ثنايا الاقتصاد العراقي مكاسب تجارية وصناعية أو غيرها تستدعي المحافظة عليهما من خلال الحماية التجاريةمثلاً . ولا يوجد ما يخسره العراق في هذا المجال إلا في إطار محدود وهامشي بل إن هناك فرص اقتصادية متاحة جراء الانضمام إلى المنظمة يمكن تحقيقها في إطار إتباع مجموعة من الشروط التي يمكن أن تعزز من فرص المكاسب وتقلل من فرص الخسائر، وهي على نوعين: الأولى شروط إجرائية وهي الشروط التي يجب على أي دولة عضو تطبيقها كالتزامات تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام وقد تم ذكرها في الفقرةثانياً [37]. وأخرى عملية يجب على العراق إجراءها من أجل تدنية كلفة الانضمام والتقليل من الخسائر بأكبر قدر ممكن وتعظيم الأرباح الممكنة، ومن هذه الشروط الآتي:

1. الفهم العميق للنصوص وما وراءها التي تنظمها اتفاقيات المنظمة للوقوف على وجه الدقة بالنسبة لكل موضوع وماهية الفرص والإمكانيات المتاحة وطبيعة المخاطر والتحديات المحتملة، وللتعرف كذلك على المجالات التي يمكن أن يتميز فيها العراق بمعاملة تفضيلية أو استثناءات معينة[38].

2. إعادة تقييم جدية للسياسات الاقتصادية وطبيعة القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بكافة جوانبه السلعية والخدمية، ومراجعة للقوانين التي تحكم عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي وادخال تغييرات هيكلية علىالبُنية الإنتاجية الزراعية من أجل تقليص الطلب على الواردات الزراعية الأجنبية، فضلاً عن إعادة تقويم السياسات التجارية وطبيعة القوانين التي تحكم النشاط التجاري بكافة جوانبه وتنشيط الاستثمار في مجال تنمية قطاع الصادرات كونهقطاعاً رائداً ومنحه الأولوية في الإصلاح والتطوير من خلال تطبيق نظام حازم من أجل انجاز المستوى العالمي المطلوب من النواحي الفنية والمواصفات والتقييس والجودة والسلامة الصحية والتغليف والتعبئة والتسويق فضلاً عن المتطلبات القانونية والمعلوماتية وإعادة توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية ذات التوجه الداخلي والقطاعات ذات التوجه الخارجي أي التي تنتجسلعاً قابلة للاتجار دولياً من أجل دفع الأداء الإنتاجي والقدرات التنافسية.

3. تشجيع قيام المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجال السلع والخدمات التي تمتاز بتوليد كبير للقيمة المضافة وقدرة عالية من الكفاءة والجودة والمعلومات والابتعاد عن الإسراف في المشاريع الكبيرة التي يتبناها القطاع العام لا سيما الإنتاجية منها فهذه المشاريع تخلق اقتصاداً قائماً على الدعم والحماية ليس إلا ويؤدي إلى استنزاف الموارد ولا يجددها[39].

4. التركيز على الصناعات التي تمتاز بطلب عالمي كبير من جهة وتوافر الميزة النسبية فيها من جهة أخرى كصناعة البتروكيمياويات بكل أنواعها وهي صناعة مشمولة بالتحرير في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

5. تشجيع عمل القطاع الخاص لا سيما في مجال الصناعات الموجهة لأغراض التصدير ومساعدته على استيعاب الرؤية الإستراتيجية التي تحدد المتطلبات الحقيقية في المرحلة الراهنة والمستقبلية التي تمكنه من إيجاد سُبل المواجهة والمنافسة الاقتصادية. فمن المعروف إن القطاع الخاص يتميز بكفاءته الاقتصادية أكثر من القطاع العام لارتباطه بمعايير الموضوعية والربحية عكس القطاع العام الذي ينطلق غالباً من اعتبارات غير اقتصادية وتعرضه للفساد في البلدان النامية[40]، وفي هذا المجال فان القطاع الخاص العراقي لا يزال يعيش في إطار الدولة الرعوية ويعتمد إلى حدٍ كبير على الدولة في نشاطاته الاقتصادية؛ فهو لا يُساهم إلا بنسبة ***0.61***% من صادرات العراق في حين انه يستحوذ على ***26.2***% من الاستيرادات[41]. وهذا يُظهر إن القطاع الخاص العراقي يُعاني من الاختلالات نفسها التي تُصيب الاقتصاد الوطني لا سيما في مجال القدرة على الإنتاج والتصدير، وهو الأمر الذي يجب أن يتغير إذا ما أراد العراق أن يملك مقومات المنافسة الاقتصادية.

6. استثمار علاقات العراق المميزة مع القوى الاقتصادية المُتنفذه في منظمة التجارة العالمية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان في مجال السعي لتقليل تكاليف المتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية والمعلوماتية اللازمة لتكيف الاقتصاد العراقي مع الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد والاستفادة القصوى من السماحات الزمنية والإعفاءات والاستثناءات التي نصت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فضلاً عن الاستفادة من برامج المعونة المخصصة من قبل المنظمة للبلدان النامية من أجل تحسين الإنتاجية والبُنية الأساسية لا سيما في القطاع الزراعي.

سادساً- الفرص المُتاحة للاقتصاد العراقي جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

لا شك إن عملية تقييم الفرص المتاحة أمام الاقتصاد العراقي والمترتبة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لهي مسألة مُعقدة وتدخل فيها الكثير من التوقعات بشأن المستقبل فضلاً عن احتلال الافتراضات لجانب كبير من العناصر البنيوية لتلك التوقعات نظراً لِشحّة البيانات ذات الصلة والتي تتفاعل مع موضوع حدث لّما يزل في طور التبلور والكينونة. وانطلاقاً من واقع الاقتصاد العراقي المُتخلف والذي تعرضنا له سابقاً من خلال مؤشراته الرئيسة فمن الأفضل التركيز ونحن نناقش موضوعة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الفرص التي يمكن أن تتحقق لهذا الاقتصاد المنهار في ضوء وضعه الاقتصادي العالمي الجديد مع عدم تجاهل السلبيات التي

يمكن أن تشوب الاقتصاد جراء، الانضمام وقد يتراءى للبعض إن الفرص المتاحة يجب أنيُعبر عنها بتحقيق مكاسب صافية على الأقل في قطاعات الاقتصاد الرئيسة، أما الخسائر فيعبر عنها بالفشل في تحقيق المنافسة في مجال القطاعات الرئيسة والوصول إلى الأسواق الدولية بدرجة كافية إلا إن هذا الرأي لا يصح دائماً لا سيما في حالة العراق. فليس من الموضوعية الاقتصادية إن يفترض بالاقتصاد العراقي لكي يوصف بالنجاح في علاقته الاقتصادية الجديدة مع منظمة التجارة العالمية وهويُعاني من اختلال اقتصادي بنيوي في الأصل أن يحقق أرباحاً اقتصادية في القطاعات الاقتصادية الأساسية وتحقيق مزايا تنافسية لم يحققها وهو خارج المنظمة ويملك ما يكفي من الأدوات الاقتصادية لتحقيق ذلك. فتقليل الخسائر التي يمكن أن تلحق بأي اقتصاد ُمشابه للاقتصاد العراقي التي يمكن أن تنجم عن تطبيقه لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية في ضوء وضع اقتصادي عالمي لم يعد يسمح ضمنياً بابتعاد أي دولة عن آثار ونتائج اتفاقيات المنظمة بحد ذاتهيُعد نجاحاً [42]، ويمكن في هذا الصدد تصويب أهم الفرص المتوقعة والمتاحة أمام الاقتصاد العراقي في ضوء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بالآتي:

1. أعطت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية امتيازات خاصة للدول الأقلنمواً والتي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ألف دولار سنوياً حيث إن هذه الدول ُمستثناة من الكثير من المتطلبات التي وردت في اتفاقيات المنظمة ويسمح لها بحماية الصناعات الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اضطراب كبير في ميزان المدفوعات أو عند تعرضها لازمات واختلالات هيكلية كبيرة ويسمح لها بدعم الصناعة المحلية والزراعة[43]. وهذا المعيار ينطبق على العراق الذي يقل فيه متوسط دخل الفرد عن ***1000*** دولار وبالتالي ستتيح اتفاقيات المنظمة للعراق الحق في حماية صناعاته الناشئة لفترة زمنية محددة قد تكون كافية لجعلها منافسةدولياً وتعديل الخلل في ميزان المدفوعات ومعالجة أزماته المالية عبر استخدام القيود الكمية وغير الكمية.

2. باستطاعة العراق الاستفادة من الضوابط التي أدخلتها الاتفاقيات على تطبيق الكثير من قواعد المنظمة، فهذه الضوابط تكفل للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى أو إجراءات مكافحة الإغراق من جانب الدول الأخرى فضلاً عن التحسينات التي أُدخلت على آلية فض المنازعات والتي تُؤمّن للدول الأعضاءفرصاً لحل منازعاتها التجارية مع الدول الأخرى بطريقة ُمنصفة[44]. وعلى الرغم من إن هذه الضوابط والآليات قديُساء استخدامها لصالح الدول المتقدمة إلا إنها تُعد بمثابة الفرص المفتوحة أمام من يستطيع من الأعضاء اللجوء إليها. وفي هذا المجال فإن بقاء العراق خارج إطار

المنظمة سيحرمه من استخدام هذه الضوابط والآليات ويجعله عرضة لإجراءات الانتقام والتعسف الاقتصادية دون حماية دولية. وبالتالي يمكن للعراق أن يستفاد من القاعدة التي تقوم على أساسها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إن لكل دولة عضو الحقوق نفسها بغض النظر عن حجمها وقدراتها الاقتصادية بينما إن لديها التزامات مختلفة تنخفض بالتوازي مع انخفاض مستوى التنمية الدولية للعضو[45].

3. إن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة من قبل كل دولة ترغب في الانضمام لتأهيل اقتصادها ومساعدته على المنافسة ذات تكلفة وأعباء مادية قد تتجاوز موازنة عام كامل لمخصصات الاستثمار التنموي في دولة ذات دخل متوسط[46] وفي هذا المجال بإمكان العراق استغلال علاقاته المميزة مع القوى الكبرى، التي لها قصب السبق في القرار الاقتصادي العالمي للتخفيف من تلك الأعباء والكلف، وهذا يُعد كسب اقتصادي بذاته.

4. نصت المادة ***18*** من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (العون الحكومي للتنمية الاقتصادية) على حق الدول الأعضاء لا سيما الدول النامية في استخدام أدوات كمية وتعريفية لتحسين أوضاعها المالية والنقدية في مجال ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية وفرض إجراءات مقيدة للاستثمار المتعلق بالتجارة الموجه من قبل المشروعات الأجنبية التي تنتج مُنتجات مشابهة لمشروعات قائمة من قبل خلال الفترة الانتقالية[47] التي تعقب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشكل مباشر. وفي هذا الصدد يمكن للعراق ضمان هامشاً معقولاً من الحماية الضمنية والصريحة و التي تتيح له خيارات متعددة في مجال إدارة سياسته المالية والاستثمارية المتصلة بالتجارة.

5. بإمكان العراق تحقيق مكاسب اقتصادية ونفاذاً نسبياً للسوق الدولية في مجال صادرات الصناعات البتروكيمياوية المحررة بنسبة ***30%*** وتمتاز هذه الصناعات بوفرة المواد الأولية الداخلة في إنتاجها وبكلف منخفضة جداً لا سيما إذا ما تمت تنميتها خلال الفترة الانتقالية التي يُسمح فيها للعراق كدولة نامية بحماية نسبية لصناعاته الناشئة عبر زيادة الاستثمار في مجال الصناعات البتروكيمياوية المُعدة للتصدير.

6. على الرغم من الفرص الاقتصادية التي من المحتمل أن يجنيها العراق فأن تحديات سلبية أخرى تتصل حصراً بانعكاسات الاتفاقيات والسياسات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي ستواجهه، منها: ارتفاع قيمة الواردات بغض النظر عن زيادة نسبتها ومحتواها لأسباب تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج تبعاً لمتطلبات اتفاقيات المنظمة الخاصة برفع الدعم كارتفاع أسعار السلع الزراعية والصحية من جهة واتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية التي تُعد وسيلة لتحويل المزيد من دخول البلدان المتأخرة اقتصادياً إلى البلدان المتقدمة وتعزيز مبدأ احتكار القلة الذي تقوم

على أساسه العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى سيادة مبدأ الازدواجية في تعامل الدول الصناعية الكبرى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لصالحها وعلى حساب مصالح الدول النامية ومنها العراق، فضلاً عن الأثر السلبي الذي يمكن أن تؤديه شروط منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى على العراق لكي يُمارس تحولاً اقتصادياً سريعاً في مجال تحرير الأسعار لا سيما في الوقود ورفع الدعم وتقليص الإنفاق الحكومي وخصخصة القطاع العام، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إرباك اقتصادي واجتماعي على الأقل في المدى القريب والمتوسط فضلا عن أثر الفساد السياسي الذي ستفرزه سياسات التحول الاقتصادي السريع لمواجهة متطلبات الأنضمام.

7. ستضعف عملية الانضمام الانفرادية لمنظمة التجارة العالمية من فرص العراق لتحسين موقفه التنافسي والتفاوضي في إطار المنظمة واتفاقياتها التي تسمح للدول المنظمة في إطار تكتل اقتصادي يتجاوز مرحلة قيام منطقة تجارة حرة على الأقل بفرض تعريفات كَمركية لا تتجاوز نسبة ***30***% تمكنها من تحقيق مستويات تنافسية في إطار تكتلها وهذا ما يفتقر له العراق وباقي الدول العربية برغم إقرار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تأخذ مجالها للتطبيق الحقيقي[48]. و بشكل عام فأن أنضمام العراق لمنظمة التجاره العالميه أصبحت ضروره وطنيه و أقليميه و دوليه له رُغم الخسائر الأقتصاديه المتوقعه في المستقبل القريب و التي لا يمكن لها أن تلغي المكاسب المحتمله.

الهوامش:

1- هالة صبري: منظمة التجارة العالمية والمشاركة العربية والمتطلبات والإمكانيات ، نشرة المنتدى، العدد 75، عمان 2000 ، ص 41.

2-نقلاً عن حميد الجميلي: دراسات في اقتصاديات الكَات، ط2، دارالشؤون الثقافية العامة بغداد 1997، ص 8.

3- عبد الجبار الحلفي: الآثار الاقتصادية لاتفاقية جولة الاورغواي على الاقتصاد العربي ، مجلة آفاق عربية، العدد 109 ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1995 ، ص 36.

4- إبراهيم العيسوي: الكَات وأخواتها ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية 1997 ، ص 13.

5- وحيد علي مجاهد: منظمة التجارة العالمية ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم حزيران 1999 ، ص 24.

6- انظر إبراهيم العيسوي: الكَات وأخواتها ، مدر سبق ذكره ، ص 45 – 47.

7- انظر كل من؛ حميد الجميلي: دراسات في اقتصاديات الكَات ، مصدر سبق ذكره ، وإبراهيم العيسوي: الكَات وأخواتها ، مصدر سبق ذكره ، وكذلك البنك المركزي العماني ، مجلة المركزي العدد 3 تموز 1996 ، ص 22.

8- انظر: الأمم المتحدة المجلس الاستشاري والاجتماعي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اهتمامات دول الاسكوا بمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ومستقبل المفاوضات التجارية ، نيويورك 1997 ، وكذلك وحي لقمان: عضوية منظمة التجارة العالمية ، 10 – 08 – 2004 / daily / sa . com . alwatan . www

9- نقلاً عن؛ ميس صاحب: منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي ، رسالة ماجستير/ كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين 2001 ، ص 61 – 63.

10- إبراهيم العيسوي: الكَات وأخواتها ، مصدر سبق ذكره ، ص 23.

11- منير الحمش: مؤسسات اقتصاد العولمة ، مجلة شؤون الشرق الأوسط العدد 95 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت 2000 ، ص 31.

12- تقرير التنمية البشرية لعام 1999 (مترجم) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، ص 28.

13- عبد الحي يحيى زلوم: نذر العولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1999 ، ص 124.

14- سعيد النجار: أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية ، الاسكوا ، نيويورك 2001 ، ص 14.

15- ندوة مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل ، ندوة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 256 ، 2000 ، ص 125.

16- سالم توفيق النجفي: التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت 2004 ، ص 86.

17- عباس نصراوي: الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950 – 2010) ، ترجمة سعيد عبد العزيز ، دار الكنوز الأدبية ، الطبعة الأولى بيروت 1995 ، ص 189.

• التضخم الركودي: هو تزامن ارتفاع الأسعار مع مستويات عالية من البطالة. انظر: عباس نصراوي: الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950 – 2010) ، ترجمة سعيد عبد العزيز ، دار الكنوز الأدبية ، الطبعة الأولى بيروت 1995 ، ص 189.

18- د.آمال شلاش: رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب، مجلة الحكمة العدد 34، بيت الحكمة بغداد/ايلول2003، ص 2.

19- سالم توفيق النجفي: التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص 863.

20- كامل عباس مهدي: سياسات الاحتلال الاقتصاديه نظرية نقدية، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مصدر سبق ذكره ، ص 877.

21- ثابت حامد الجادر: القطاع الصناعي الخاص وأهميته في التنمية الاقتصادية ، مجلة المنصور العدد الاول ، كلية المنصور الجامعة بغداد ***2002*** ، ص ***70***.

22- عماد عبد اللطيف: الدولة والقطاع الخاص في العراق الدوار والوظائف،سلسلة أطاريح الدكتوراه بيت الحكمة بغداد ***2001***.

23- سالم توفيق النجفي: مستقبل التنمية ، مجلة المستقبل العربي، العدد ***305***، ***2004***، ص ***92***.

24- عباس نصراوي: الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ، مصدر سبق ذكره.

25- سالم توفيق النجفي: التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ***861***.

26- آمال شلاش: رؤية لمتغيرات الاقتصاد العراقي ما بعد الحرب، مصدر سبق ذكره، ص ***21***.

27- ثائر العاني: منهج التصنيع القائم على برامج التصحيح الاقتصادي، مجلة الرائد، العدد ***12***، بغداد أيار ***2006***، ص***20***.

28- عماد عبد اللطيف: الدولة والقطاع الخاص في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ***290***.

29- انظر آمال شلاش: دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى في ندوة الفقر والغنى في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ، بيت الحكمة الطبعة الأولى ، بغداد ***2002***، ص ***123***، وكذلك صلاح عبد الحسين: واقع وامكانيات تنمية القطاع الصناعي في العراق خلال مرحلة الحصار، مجلة دراسات اقتصادية العدد ***1*** السنة الثانية ، بغداد ***2000*** ، ص ***54***.

30- آمال شلاش: رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب ، مصدر سبق ذكره.

31- الأمم المتحدة ، إحصائيات المجموعة الإحصائية للاسكوا العدد ***23*** ، نيويورك ***2003*** ، ص ***209***.

32- انظر في هذا المجال كامل باسم وآخرون: مستقبل الأوضاع الغذائية في العراق ، وزارة الزراعة ، بغداد ***2003***.

33- هيئة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، دراسة رقم ***16 / 1998*** ، إعداد علاء الدين جعفر ، بغداد ***1998***.

34- الان بي لارسون: الاقتصاد العراقي والمستقبل ، www . alyaum . com gissuse / page ph isik.

35- البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لعام 2004 ، ص 65.

36- البنك المركزي العراقي ، المصدر نفسه ، ص 66 – 67.

37- انظر وحي لقمان: عضوية منظمة التجارة العالمية، مصدر سبق ذكره، وكذلك الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، اهتمامات دول الاسكوا بمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ومستقبل المفاوضات التجارية ، مصدر سبق ذكره.

38- انظر في مجال التفضيلات والاستثناءات مثلاً ابراهيم العيسوي : الكَات وأخواتها ، مصدر سبق ذكره.

39- انظر ثائر العاني: منهج التصنيع القائم على برامج التصحيح الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره، ص ***20***.

40- علي توفيق الصادق، محمد مصطفى عمران : الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال، مجلة المستقبل العربي العدد ***299*** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ***2004*** ، ص ***26***.

41- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ***63***.

42-انظر ابو غزالة: الدخول إلى منظمة التجارة العالمية شراً لا بُد منه .. والانضمام لن يجعل السماء تمطر ذهباً ، www . arabiya . com / forums / showthread / php 9326 .

43- حميد الجميلي: دراسات في اقتصاديات الكَات ،مصدر سبق ذكره، ص 72.

44- إبراهيم العيسوي: الكَات وأخواتها : مصدر سبق ذكره ، ص 125.

45- وحيد علي مجاهد: منظمة التجارة العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 24.

46- سعيد النجار: أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 14.

47- ميس صاحب: منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 78.

48- انظر في هذا المجال مثلاً كل من: أمل الخزعلي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة باتجاه التكامل الاقتصادي العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 28 السنة 15 ، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد 2004، وكذلك جامعة الدول العربية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ..
www . customs . gov . jo / Arabic / Jordan . arabagreement .